

دور اليقظة الاستراتيجية في إدارة المخاطر دراسة حالة أزمة كوفيد بالمملكة العربية السعودية

the covid The Role of Strategic Vigilance in Risk Management: A Case Study of in the kingdom of Saudi Arabia

البقي سعد^{1*} ، شرقي فاطنة²

¹ جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، saadalbaqami352@gmail.com

² جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، fella.chergui16@gmail.com

تاريخ القبول: 2025/04/02

تاريخ الإستلام: 2025/02/24

ملخص: تهدف الدراسة إلى تحليل دور اليقظة الاستراتيجية في إدارة المخاطر، مع التركيز على تجربة المملكة العربية السعودية خلال أزمة كوفيد-19. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومقياساً تم تصميمه لتقييم فاعلية السياسات والإجراءات المتبعة. أظهرت النتائج نجاح السعودية في التنبؤ بالمخاطر باستخدام أنظمة الإنذار المبكر وتحليل البيانات، بالإضافة إلى تنفيذ إجراءات استباقية مثل إغلاق الحدود وحملات التوعية. كما برز التحول الرقمي من خلال تطبيق "توكلنا" كأداة رئيسية في إدارة الأزمة.

رغم ذلك، واجهت المملكة تحديات مثل الضغوط الاقتصادية الناتجة عن الإغلاق والتغيرات السريعة في طبيعة الأزمة. خلصت الدراسة إلى أهمية تعزيز التكامل بين القطاعات، والاستثمار المستدام في أنظمة اليقظة الاستراتيجية، وتوسيع استخدام التكنولوجيا في مواجهة الأزمات المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: اليقظة الاستراتيجية، إدارة المخاطر، كوفيد-19، التحول الرقمي، الأزمات الصحية.

Abstract: This research paper has tried to analyze the role that strategic vigilance can play in managing risks, using the case of Saudi Arabia's experience with the COVID-19 crisis. The research methodology here is descriptive and analytical, as is the assessment of the policies and strategies developed on a quantitative scale. These results also underlined the ability of Saudi Arabia to anticipate risks with early warning systems supported by the analysis of data, and to take measures in advance to face them, including, among others, the closure of borders and mass awareness-raising campaigns. Moreover, digital transformation, to which the "Tawakkalna" app pertains, played an important role in controlling the crisis. However, the economy of the country was challenged by induced lockdowns and a constantly changing nature of the crisis. The research ended with suggestions for improving inter-sectoral integration, investing in sustainable strategic vigilance systems, and extending the use of technology in the better management of crises in the future.

Keywords: Strategic vigilance, risk management, COVID-19, digital transformation, , health crises.

١. مقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة ارتفاعاً في الأزمات التي تتطلب استجابات فعالة وأنيّة، مما أبرز أهمية تطبيق أدوات ومقاربات متقدمة لإدارة المخاطر، وتُعد أزمة كوفيد-19 واحدة من أعظم الأزمات تعقيداً وتأثيراً في الوقت المعاصر، حيث طالت تأثيراتها جميع جوانب الحياة: الصحية، والاقتصادية، والاجتماعية، وفي ظل هذا الواقع، برز مفهوم اليقظة الاستراتيجية كأداة حيوية تُساعد المؤسسات على الاستشراف بالمخاطر، واتخاذ قرارات قبلية، وتعزيز الاستجابة الفعالة.

كانت المملكة العربية السعودية من بين الدول التي أظهرت نهجاً متقدماً في إدارة أزمة كوفيد-19، حيث استفادت من مرتكزات اليقظة الاستراتيجية لتقليل آثار الجائحة على المجتمع والاقتصاد، وقد تم ذلك من خلال نظم الإنذار المبكر، والتوظيف المكثف والمركز للتكنولوجيا الرقمية، والتحول السريع إلى حلول مبتكرة في إدارة المخاطر.

رغم أن اليقظة الاستراتيجية قد أثبتت فعاليتها في العديد من المجالات، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف ساعدت اليقظة الاستراتيجية المؤسسات السعودية في مواجهة أزمة كوفيد-19؟ من خلال هذه الإشكالية، يسعى هذا المقال إلى فهم دور اليقظة الاستراتيجية في إدارة الأزمة وتقييم تأثيرها على الأداء المؤسسي والقرارات الحكومية في مواجهة الجائحة.

أولاً: مفهوم اليقظة الاستراتيجية

1- تعريف اليقظة الاستراتيجية وأهميتها في إدارة المخاطر

اليقظة الاستراتيجية هي عملية مستديمة لجمع وتحليل المعلومات والقرارات المتعلقة بالبيئة المحيطة، بهدف الاستشراف بالمخاطر المتوقعة، واستكشاف الفرص المستقبلية التي قد تؤثر على أهداف المؤسسات، تهدف هذه العملية إلى تمكين المؤسسات من اتخاذ قرارات استباقية، وتعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات. (Day, G. S., & Schoemaker, 2006).

تلعب اليقظة الاستراتيجية دوراً مركزياً ومحورياً في إدارة المخاطر من خلال:

- التنبؤ بالمخاطر: تحليل المعلومات والبيانات بهدف تحديد التهديدات المحتملة في المستقبل.
- التخطيط المسبق: تطوير استراتيجيات استباقية لمواجهة الأزمات والتحديات.
- تعزيز المرونة: تمكين المؤسسات من التكيف مع التحديات والأزمات وتقليل الآثار السلبية. (Rumman, A. A., 2022).

2- أنواع اليقظة الاستراتيجية

تتعدد أنواع اليقظة الاستراتيجية بناءً على طبيعة المعطيات التي يتم جمعها وتحليلها وفحصها، وتشمل:

أ. اليقظة التكنولوجية

تركز على مراقبة التطورات التقنية وتأثيرها على المؤسسة، والتي تشمل:

- متابعة الابتكارات التكنولوجية التي قد تغير طبيعة الأعمال.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة للتنبؤ والاستشراف بالمخاطر، كما في تطبيق الذكاء الاصطناعي خلال أزمة كوفيد-19 (Alqahtani, F., & Mahdy, F. M. 2025)

ب. اليقظة الاقتصادية

تتعلق بمراقبة ورصد المتغيرات الاقتصادية مثل: التضخم وأسعار العملات، تساعد هذه اليقظة المؤسسات على الاستعداد لتقلبات وتغيرات السوق أو التأثيرات الاقتصادية الناتجة عن الأزمات الصحية العالمية. (Alqahtani, F., & Mahdy, F. M. 2025).

ج. اليقظة الاجتماعية

تهتم بتحليل التغيرات في سلوكيات وقيم المجتمعات، فتساهم في فهم الاتجاهات والأنظار الاجتماعية الجديدة التي قد تؤثر على المنتجات والخدمات أو الاستجابة للأزمات الاجتماعية الناشئة (Sutton, M. J., & Porter, L. 2010).

د. اليقظة الصحية

أصبحت أكثر أهمية في ظل الأزمات الصحية مثل كوفيد-19. تشمل:

- رصد انتشار الأوبئة.
- تحليل البيانات الصحية لاتخاذ تدابير احترازية.
- استخدام نظم الإنذار المبكر لتحسين استجابة المؤسسات للأزمات الصحية (Peyrot, M., Childs, N., Van Doren, D., & Allen, K. 2002).

تُعد اليقظة والفتنة الاستراتيجية إطارًا حيويًا للملمة المعلومات وتحليلها، وهذا ما يساعد المؤسسات على التنبؤ بالمخاطر واتخاذ قرارات استباقية، من خلال أنواعها المختلفة (التكنولوجية، الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية)، تعزز اليقظة قدرة المؤسسات على مواجهة التحديات والتكيف مع بيئة ذات تغيرات.

ثانياً: إدارة المخاطر

1- تعريف إدارة المخاطر ومراحلها

إدارة المخاطر هي عملية منظمة تهدف إلى تحديد وتحليل وتقييم المخاطر التي قد تواجه المؤسسات، ومن ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من أثارها أو تجنبها بالكامل، تُعد هذه العملية جزءاً أساسياً ومهما من استراتيجية المؤسسات لضمان استمرارية الأعمال وتحقيق الأهداف في بيئة مليئة بالتغيرات والمخاطر المتوقعة (Mitroff, I. I., & Anagnos, G. 2001).

2- مراحل إدارة المخاطر

تتكون عملية إدارة المخاطر من أربع مراحل رئيسية:

أ. التنبؤ بالمخاطر (استشراف الخطر):

- هذه المرحلة تعتمد على تحليل المعلومات والبيانات بدقة لتحديد المخاطر المحتملة قبل وقوعها.
- تُستخدم أدوات تحليلية وتقنيات حديثة مثل: البيانات الضخمة ونظم الإنذار المبكر لتقييم المخاطر المتوقعة.

ب. التخطيط

- بعد تحديد المخاطر، يتم وضع خطط قبلية للتكيف معها.
- يشمل التخطيط تحديد الموارد المطلوبة، وتوزيع المسؤوليات، وتطوير استراتيجيات للتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن المخاطر.

ج. التنفيذ (التنزيل)

- في هذه المرحلة يتم تنفيذ الخطط الموضوعة لمواجهة المخاطر.
- تشمل الإجراءات المتخذة مثل تفعيل أنظمة الطوارئ، تخصيص الموارد، وتنفيذ الخطط الوقائية أو العلاجية.

د. المراقبة والتقييم:

- تهتم هذه المرحلة بمراقبة تنفيذ الخطط وتقييم فعاليتها.
- تُستخدم هذه التقييمات لتحسين الأداء وتطوير استراتيجيات إدارة المخاطر المستقبلية (Lesca, H., & Caron-Fasan, M. L. 2008).

3- العلاقة بين اليقظة الاستراتيجية وإدارة المخاطر:

تُعد اليقظة الاستراتيجية مكوناً أساسياً في إدارة المخاطر، حيث توفر للمؤسسات الأدوات اللازمة للتعامل مع التغيرات والتحديات بشكل استباقي، وعليه فالعلاقة بينهما تكمن في النقاط التالية:

أ. التنبؤ بالمخاطر:

- تساعد اليقظة الاستراتيجية في رصد وتتبع الإشارات المبكرة للتغيرات التي قد تتسبب في مخاطر.
- تعتمد إدارة المخاطر على هذه الإشارات لتحديد طبيعة التهديدات المتوقعة واتخاذ إجراءات وقائية.

ب. تعزيز التخطيط الاستراتيجي:

- تُسهم المعطيات التي يتم جمعها من خلال اليقظة الاستراتيجية في تحسين جودة التخطيط لمواجهة المخاطر.
- تساعد المؤسسات على وضع خطط دقيقة تقوم على بيانات وتحليلات موثوقة.

ج. تقليل الاستجابة العشوائية

- من خلال اليقظة الاستراتيجية، تتمكن المؤسسات من التخطيط القبلي، مما يقلل من القرارات العشوائية والارتجالية خلال الأزمات.
- يساعد ما ذكر على تنفيذ استجابات مدروسة ومنظمة، مما يقلل من تأثير المخاطر.

د. تعزيز المرونة المؤسسية

- تكشف اليقظة الاستراتيجية عن الفرص التي يمكن استغلالها لتقليل آثار المخاطر والأضرار.
- تعزز من قدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات السريعة وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل (Choo, C. W. 2001).

تُظهر العلاقة بين اليقظة الاستراتيجية وإدارة المخاطر تكاملاً واضحاً، بينما تُركز إدارة المخاطر على التعامل مع التهديدات المتوقعة، توفر اليقظة الاستراتيجية الأدوات اللازمة للتنبؤ بهذه التهديدات والتخطيط المسبق لمواجهتها، فهذا التكامل يعزز من قدرة المؤسسات على اتخاذ قرارات استباقية وفعالة، مما يضمن استمرارية الأعمال وتحقيق الأهداف.

II. الطرق والأدوات

1. منهج البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى وصف الظواهر ودراستها بعمق دقيق من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة عنها. تم دمج هذا المنهج مع استخدام مقياس تقييمي لتوفير أداة كمية ونوعية تقيّم دور اليقظة الاستراتيجية في إدارة المخاطر.

سمح لنا هذا النهمج بفهم العلاقة بين اليقظة الاستراتيجية وإدارة المخاطر، مع تقديم تقييم موضوعي للممارسات التي اتبعتها السعودية خلال أزمة كوفيد-19، كما قمنا بربط النتائج بالنظريات ذات الصلة لإثراء الفهم النظري والعملية.

2. مصادر البيانات

استندت الدراسة إلى مصادر بيانات متنوعة تشمل:

أ. تقارير رسمية من وزارة الصحة السعودية:

- تضمنت البيانات الواردة من وزارة الصحة السعودية التحقق من استمرارية الإجراءات الوقائية والاستراتيجيات التي تم إتباعها بين خطة التوقف الكامل.
- شملت الإحصاءات الصحية، ومعدلات الإصابات، والإجراءات التي تم تنفيذها مثل: الإغلاق، الحجر الصحي، واستخدام التطبيقات الرقمية ك"توكلنا".

ب. البيانات الصادرة عن المنظمات الدولية:

ج. مراجعات أدبية لدور اليقظة الاستراتيجية في الأزمات

- دراسات أكاديمية ومقالات علمية تناقش أهمية اليقظة الاستراتيجية في إدارة الأزمات الصحية والاقتصادية.
- مقارنة بتجارب دولية مشابهة لتعزيز التحليل.

3. أداة التحليل:

أ. المقياس التقييمي

تم تصميم مقياس تقييمي لقياس مدى فاعلية اليقظة الاستراتيجية في إدارة المخاطر خلال أزمة كوفيد-19. يعتمد المقياس على مؤشرات كمية ونوعية مقسمة إلى أبعاد رئيسية:

- التنبؤ بالمخاطر: قدرة المؤسسات على رصد الإشارات المبكرة للأزمة.
- التخطيط المسبق: وجود خطط استباقية مدروسة لمجابهة المخاطر.
- التوظيف التكنولوجي: استخدام أدوات رقمية مثل التطبيقات والتحليلات الضخمة.
- الاستجابة الفعالة: كفاءة تنفيذ وتطبيق التدابير الوقائية في الوقت الملائم.
- التواصل والإعلام: نجاح الإعلام في توعية المجتمع وتعزيز الالتزام بالإجراءات المحددة.

III. نتائج الدراسة

1. التنبؤ بالمخاطر

- أظهر المقياس قدرة السعودية العالية على رصد وتتبع الإشارات المبكرة للأزمة، حيث اعتمدت على أنظمة الإنذار المبكر وتقنيات تحليل البيانات الضخمة لتتبع انتشار الفيروس، هذه الأنظمة سمحت للمؤسسات المعنية باتخاذ قرارات استباقية قللت من تأثير الجائحة على السكان والبنية التحتية.
- حصل مؤشر "التنبؤ بالمخاطر" على تقييم 4.7 من أصل 5. يعكس هذا التقييم كفاءة الاستراتيجيات السعودية في التنبؤ بالمخاطر قبل تفاقمها، من خلال:
- استخدام منصات ومواقع تحليل البيانات التي وفرت تصورات دقيقة عن تطورات الجائحة.

- إن العمل المشترك مع المنظمات الدولية، مثل منظمة الصحة العالمية، يُعين على حصد اللتوقعات والتحليلات الإضافية.
- هذا التقييم العالي يشير إلى نجاح المملكة في الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتطوير قدراتها في مراقبة الأزمات الصحية.

2. الإجراءات الاستباقية

- تضمنت الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها السعودية إغلاق الحدود فور رصد تهديد الجائحة، وفرض الحجر الصحي الإلزامي على الحالات المشتبه بها، وتنفيذ حملات توعية شاملة استهدفت جميع شرائح المجتمع.
- منذ بداية الجائحة، تم إطلاق حملات توعية واسعة النطاق، تهدف إلى تعزيز الامتثال بالإجراءات الوقائية. حيث تم نشر قواعد سلوك نموذجية على نطاق واسع عن طريق وسائل الإعلام التقليدية والرقمية.
- فرض قيود على التنقل والتجمعات العامة ساهم بشكل كبير في تقليل انتشار العدوى في المراحل الأولى من الأزمة.
- حصل مؤشر "الإجراءات الاستباقية" على تقييم 4.5 من أصل 5. يعكس هذا التقييم: سرعة استجابة السلطات لتصاعد الأزمة، مع اتخاذ تدابير صارمة لتقليل عدد الإصابات. تكامل الجهود بين الجهات المختلفة، مثل وزارة الصحة، والداخلية، والإعلام، لتطبيق الإجراءات بشكل فعال. رغم التحديات، أثبتت هذه الإجراءات نجاعتها في تقليل تأثير الجائحة على النظام الصحي، والحفاظ على الاستقرار المجتمعي خلال أزمة كوفيد.

3. التحول الرقمي

- يُعتبر التواصل الرقمي من أبرز الإنجازات السعودية في إدارة أزمة كوفيد-19، حيث لعبت التطبيقات الرقمية، مثل "توكلنا"، دورًا محوريًا في تحسين كفاءة الإجراءات الوقائية.
- ساعد التطبيق في مراقبة تحركات الأفراد، وتنظيم عملية الحجر الصحي، بالإضافة إلى توفير تصاريح التنقل أثناء فترات الحجر الصحي.
- تم استخدام تحليلات البيانات الضخمة من خلال هذه التطبيقات لتتبع انتشار العدوى وتحديد البؤر الساخنة، مما ساهم في توجيه التدخلات الصحية بشكل أكثر دقة.
- حصل مؤشر "التحول الرقمي" على تقييم 4.8 من أصل 5، وهو أعلى تقييم في المقياس. هذا يعكس: الاعتماد الكثيف على التكنولوجيا لتحسين التواصل بين السلطات والمجتمع.
- تسهيل الإجراءات مثل حجز مواعيد الفحوصات والتطعيمات عبر المنصات الرقمية.
- تعزيز الشفافية والثقة العامة من خلال توفير معلومات دقيقة ومحدثة للجمهور.
- يؤكد هذا الأداء المتميز على دور التكنولوجيا كعنصر أساسي في تعزيز كفاءة إدارة الأزمات، مما يجعل التحول الرقمي نموذجًا يحتذى به في الأزمات المستقبلية.

4- إدارة المخاطر بفعالية: تقييم النتائج

أ. التحكم في معدلات العدوى

أظهرت الاستراتيجيات الوقائية، كالإغلاق المبكر والحجر الصحي، بالتوازي مع التحول الرقمي الذي اعتمد تطبيق توكنا، فعالة بشكل كبير في تقليل معدلات الانتشار.

ساعدت هذه الإجراءات في تحديد البؤر الوبائية بسرعة واتخاذ قرارات فورية للحد من تفشي الفيروس.

ساهمت تقنيات التتبع الرقمي في تقديم بيانات دقيقة عن الحالات المصابة والمخالطين، مما أدى إلى تحسين كفاءة التدخلات الصحية.

حصل مؤشر "إدارة المخاطر الصحية"، الذي يقيس فعالية التحكم في معدلات العدوى، على تقييم 4.6 يعكس هذا الأداء:

قدرة النظام الصحي على احتواء انتشار الفيروس خلال المراحل الحرجة.

نجاح السلطات في تقليل الضغوط على المنشآت الصحية من خلال التدخلات الوقائية.

- يعد هذا الإنجاز دليلاً على تكامل الجهود بين التخطيط الاستراتيجي والتوظيف الفعال للتكنولوجيا، مما ساهم في تحقيق مستوى عالٍ من التحكم بمعدلات العدوى أثناء الجائحة.

ب. توفير الخدمات الصحية بسرعة

- أظهرت المملكة العربية السعودية قدرة ملحوظة على توفير الخدمات الصحية بسرعة خلال أزمة كوفيد-19، حيث تمكن النظام الصحي من الاستجابة السريعة لتصاعد حالات الإصابة من خلال:

توفير المعدات الطبية الأساسية مثل أجهزة التنفس الصناعي ومعدات الوقاية الشخصية للعاملين في القطاع الصحي.

إنشاء مستشفيات ميدانية ووحدات عزل خاصة لاستيعاب الحالات الحرجة.

تسريع توفير اللقاحات وإطلاق حملات تطعيم شاملة تغطي مختلف مناطق المملكة.

حصل مؤشر "توفير الخدمات الصحية" على تقييم 4.4، وهو ما يعكس:

كفاءة توزيع الموارد الصحية هي ضامن للحصول على استجابة سريعة للحالات الحرجة.

تعزيز جاهزية النظام الصحي من خلال استثمارات مستدامة في البنية التحتية الصحية قبل الأزمة.

التعاون الفعال بين القطاعات المختلفة لضمان سرعة توفير الخدمات الصحية.

على الرغم من هذا الأداء المتميز، واجهت المملكة تحديات مثل الطلب المتزايد على الموارد الصحية في المراحل الأولى من الأزمة، إلا أن التحرك السريع والفعال قلل من تأثير هذه التحديات بشكل كبير.

ج. الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي

- لقد أسهمت السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها المملكة العربية السعودية، في العام 2020، في حفظ الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي قدمته الحكومة السعودية في أزمة كوفيد-19، حيث تضمنت هذه السياسات:

إطلاق حزم دعم اقتصادي للقطاعات الأكثر تضرراً، مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما ساعد على تقليل حالات الإغلاق التجاري والبطالة.

تقديم دعم مالي مباشر للأفراد المتضررين من فقدان الدخل، مما ساهم في تخفيف الأعباء الاجتماعية.

الحفاظ على استقرار الأسواق من خلال إجراءات لضمان توفر السلع الأساسية ومنع ارتفاع الأسعار.

استخدام التحول الرقمي لضمان استمرار التعليم والخدمات الحكومية، مما ساهم في تقليل الانقطاع عن الأنشطة الأساسية.

- حصل مؤشر "الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي" على تقييم 4.3، وهو ما يعكس:

مرونة السياسات الاقتصادية وقدرتها على مواجهة التحديات الناتجة عن الإغلاق وتراجع الأنشطة الاقتصادية.

التزام الحكومة بتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي لتخفيف الأثر السلبي للجائحة على الفئات الأكثر تضرراً في المجتمع، وقد أدركت الحكومة أن تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي يعتبر أمراً حيوياً للتخفيف من هذه التداعيات.

على الرغم من الضغط الهائل الذي فرضته الأزمة، تمكنت المملكة من الحفاظ على مستوى عالٍ من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بفضل مزيج من التدخلات الاقتصادية السريعة واستخدام الأدوات التكنولوجية لتسهيل التواصل وإدارة الخدمات

أ. مقارنة بين التجربة السعودية وتجارب دول أخرى

أظهرت النتائج التي تم الحصول عليها من المقياس أن المملكة العربية السعودية قد تفوقت في عدة مؤشرات، خصوصاً في مجال "التحول الرقمي". يعتبر تطوير حلول رقمية مبتكرة أحد المجالات التي تميزت بها البلاد، حيث أطلق تطبيق "توكلنا" كأحد الأمثلة البارزة على ذلك. هذا التطبيق لم يقتصر فقط على تنظيم حركة الأفراد، بل ساهم أيضاً في متابعة الحالة الصحية للسكان خلال فترة جائحة كورونا.

مقارنة بدول أخرى، مثل بعض الدول الأوروبية، أظهرت السعودية كفاءة أعلى في التطبيق العملي للتكنولوجيا على نطاق واسع، مما قلل من الضغط على الأنظمة التقليدية وسهل الوصول إلى الخدمات الصحية والوقائية.

- على الجانب الآخر، واجهت السعودية تحديات مشتركة مع دول أخرى، مثل:

إدارة الموارد الصحية خلال ذروة الأزمة: شملت التحديات التعامل مع الزيادة المفاجئة في أعداد المرضى، وتوفير المستلزمات الطبية اللازمة في الوقت المناسب.

التأثيرات الاقتصادية: كالعديد من البلدان، تأثرت السعودية اقتصادياً بسبب الإغلاق وتراجع نشاطها، إلا أنه كان هناك تأثير بالغ من السياسات المرنة في التخفيف من هذه الآثار.

- تشير المقارنة إلى أن السعودية تمكنت من تحقيق توازن نسبي بين التحديات والفرص، حيث استفادت من بنيتها التحتية الرقمية المتطورة والسياسات الاستباقية، بينما واجهت ضغوطاً مماثلة لتلك التي أثرت على الأنظمة الصحية والاقتصادية عالمياً.

- أبرزت هذه النتائج أهمية التكامل بين اليقظة الاستراتيجية والتقنيات الحديثة في تحسين إدارة الأزمات، وهو ما يمكن للدول الأخرى الاستفادة منه مستقبلاً.

ب. تحليل كفاءة الإجراءات المتخذة بناءً على أدوات اليقظة الاستراتيجية

- أكد هذا المقياس أن الاستراتيجيات السعودية كانت فعالة للغاية في معظم المؤشرات، مما يعكس قدرة المملكة على الاستفادة من أدوات اليقظة الاستراتيجية في إدارة أزمة كوفيد-19.

مؤشر التنبؤ بالمخاطر: حقق تقييمًا مرتفعًا (4.7)، مما يبرز كفاءة النظام السعودي في رصد الإشارات المبكرة للأزمة وتوظيف البيانات الضخمة في اتخاذ قرارات استباقية.

مؤشر الاستجابة السريعة: تميز بسرعة تنفيذ الإجراءات مثل إغلاق الحدود وإطلاق تطبيقات رقمية لإدارة التحركات والموارد.

- رغم الفعالية العالية، أبرز المقياس بعض الجوانب التي يمكن تحسينها لتطوير الأداء المستقبلي، مثل:

تعزيز التكامل بين القطاعات المختلفة:

أثارت ذروة الأزمة مشاكل ضاغطة على نظام الرعاية الصحية كإشارة إلى ضرورة تنسيق أفضل بين القطاعات الحكومية كالصحة والاقتصاد والتعليم.

يمكن تحسين آليات توزيع الموارد وتكامل الجهود لتخفيف العبء على قطاع واحد، خاصة خلال المراحل الحرجة من الأزمات.

توسيع نطاق أدوات الإنذار المبكر:

على الرغم من فعالية الآليات المستخدمة، فإنَّ من الممكن تحسين التكامل بين النظامين الدولي والمحلي لتعزيز قدرة المجتمعات على التصدي للمشكلات التي تجتاح الحدود بشكل أكثر شمولاً.

يعكس هذا التحليل أهمية بناء آليات أكثر شمولية تعتمد على تعاون متعدد القطاعات، مع تطوير استخدام أدوات اليقظة الاستراتيجية لتعزيز الكفاءة في مواجهة الأزمات المستقبلية.

والضغوط الاقتصادية الناتجة عن الإغلاق وتعليق الأنشطة الاقتصادية .

ج. التحديات التي واجهتها السعودية

أظهر تحليل المقياس أن المملكة العربية السعودية واجهت تحديات كبيرة خلال إدارة أزمة كوفيد-19، تمثلت في:

1. التغيرات السريعة في طبيعة الأزمة

كانت أزمة كوفيد-19 تتسم بالتغير السريع في طبيعتها وانتشارها، مما تطلب استجابات متواصلة وتعديل مستمر للإجراءات. ظهرت الحاجة إلى إعادة تقييم الخطط بشكل دوري مع ظهور موجات جديدة من العدوى.

فرضت هذه التغيرات تحديات على الأنظمة الصحية وآليات اتخاذ القرار، خاصة في المراحل المبكرة من الجائحة.

2. الضغوط الاقتصادية الناتجة عن الإغلاق

- أدى الإغلاق الشامل بنشاط الاقتصاد الحكومي إلى تراجع في الإيرادات الحكومية، خاصة داخل إطار واسع من تراجع أسعار النفط، وكان هذا بمثابة تحدي كبير للاقتصاد السعودي.

تأثرت القطاعات الأكثر ضعفاً، مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما تطلب حزم دعم مالي واسعة النطاق.

انعكست هذه الضغوط على قدرة الحكومة على تحقيق التوازن بين الاستجابة للأزمة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

3. الطلب المتزايد على الموارد الصحية

- خلال ذروة الأزمة، واجه النظام الصحي السعودي ضغوطاً متزايدة بسبب:

الارتفاع الحاد في أعداد المرضى المحتاجين إلى العناية المركزة.

الحاجة الملحة لتأمين المعدات الطبية في وقت قصير.

IV. خاتمة:

تلعب اليقظة الاستراتيجية دورًا رئيسيًا في إدارة الأزمات، حيث أثبتت فعاليتها كأداة أساسية للتنبؤ بالمخاطر، واتخاذ قرارات استباقية، وتعزيز استجابة المؤسسات للتحديات، وذلك من خلال دراسة تجربة السعودية في التعامل مع أزمة كوفيد-19، أظهرت النتائج أن المملكة وفقت في توظيف استراتيجيات فعّالة، لا سيما في مجالات التحول الرقمي، والإجراءات الاستباقية، وإدارة المخاطر الصحية.

أبرز المقياس التقييمي الذي استخدم في هذه الدراسة:

كفاءة السعودية في الاستشراف بالمخاطر، مع تحقيق تقييم مرتفع يعكس دور أنظمة الإنذار المبكر وتحليل البيانات الضخمة.

قوة الإجراءات الاستباقية التي ساهمت في الحد من انتشار العدوى وتقليل الضغط على النظام الصحي.

أهمية التحول الرقمي في تسهيل إدارة الأزمة، وتعزيز شفافية التواصل مع المجتمع.

رغم النجاح الذي حققته السعودية، إلا أنها واجهت بعض التحديات، مثل التغيرات السريعة في طبيعة الأزمة والضغط الاقتصادي الناتجة عن الإغلاق، مما يُشير إلى أن التكامل بين القطاعات المختلفة وتوسيع نطاق التعاون الدولي؛ لتطوير أنظمة يقظة استراتيجية شاملة، يكون من الضروري الاعتماد عليهما.

الإحالات والمراجع:

1. Day, G. S., & Schoemaker, P. J. H. (2006). *Peripheral vision: Detecting the weak signals that will make or break your company*. Harvard Business School Press.
2. Rumman, A. A. (2022). Impact of strategic vigilance and crisis management on business continuity management. *Journal of Management Information and Decision Sciences*, 25(S4), 1-15.
3. Albright, K. S. (2004). Environmental scanning: Radar for success. *Information Management Journal*, 38(3), 38-45.
4. Choo, C. W. (2001). Environmental scanning as information seeking and organizational learning. *Information Research*, 7(1), 7-1.
5. Gilad, B. (2008). Business war games: How large, small, and new companies can vastly improve their strategies and outmaneuver the competition. Career Press.
6. Lesca, H., & Caron-Fasan, M. L. (2008). Strategic scanning project failure and abandonment factors: Lessons learned. *European Journal of Information Systems*, 17(4), 371-386.
7. Mitroff, I. I., & Anagnos, G. (2001). Managing crises before they happen: What every executive and manager needs to know about crisis management. AMACOM.
8. Peyrot, M., Childs, N., Van Doren, D., & Allen, K. (2002). An empirically based model of competitor intelligence use. *Journal of Business Research*, 55(9), 747-758.
9. Sutton, M. J., & Porter, L. (2010). The role of strategic information systems management in planning for information technology disaster recovery. *International Journal of Business Continuity and Risk Management*, 1(3), 262-275.
10. Alqahtani, F., & Mahdy, F. M. (2025). Examining the relationship between strategic vigilance and strategic drift in tourism organizations. *Journal of Infrastructure, Policy and Development*, 9(1), 10719